



لما الشراكات بين القطاعين العام والخاص غير مجدية المنافع العديدة للقطاع العام كحلّ بديل

(الاتحاد الدولي للخدمات العامة، في 18 آذار/ مارس 2015). يتجلى تناقض غريب بين الحماس الذي يلفّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأداء هذه الأدوات الرديء الذي امتدّ على ثلاثين عامًا.

ولا يزال العديد من الحكومات يلجأ إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أمل أن يموّل القطاع الخاص البنى التحتية العامة والخدمات العامة.

وكذلك هي الحال بالنسبة إلى مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفاوضات القائمة في الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة - ويؤكد عليها رؤساء الدول في أيلول/ سبتمبر 2015.

ستصبح الخصخصة سياسة رسمية من سياسات الأمم المتحدة. إلا أنّ الخبرة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص تبين أن الخصخصة معيبة بصورة أساسية.

ويقوم تقرير "لما الشراكات بين القطاعين العام والخاص غير مجدية" الذي أعدته وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، الخبرات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كلّ من البلدان الغنية والفقيرة.

ويستخلص التقرير أنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة مكلفة وغير فاعلة لتمويل البنى التحتية والخدمات، بما أنّها تحجب الاقتراض العام، في حين أنّها تؤمّن ضمانات طويلة الأمد لأرباح الشركات الخاصة.

كما يفضح البحث العمليّات الغامضة التي تحيط بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغالبًا ما تجري في سرية تامة، وضمن مفاوضات سرية تهدف إلى حماية المزايا التجارية. وما من مفاوضات عامة، ويُطلق العديد من الوعود الخاطئة، ويُبرّم العديد من العقود التجارية المعقّدة،

media release... communiqué de presse... comunicado de prensa...

وذلك بهدف حماية الأرباح التجارية.

وقد أشارت روزا بافانيللي، أمين عام الاتحاد الدولي للخدمات العامة، إلى ما يلي: "تخضع الحكومات والأمم المتحدة بصورة كبيرة إلى ضغوط مجموعات كبيرة من الشركات الخدمائية والمالية والاستشارية والقانونية، التي تهدف جميعها إلى جني الأرباح من الخدمات العامة الأساسية على غرار الصحة، والمياه، والطاقة".

وأضافت: "علينا أن نتذكر أنه على مؤسسات القطاع الخاص أن تحقق أكبر قدر من الأرباح كي تتمكن من الاستمرار. ولا يتوافق ذلك مع تأمين وصول الجميع إلى الخدمات العامة النوعية، لا سيما لمن لا يمكنه دفع ثمنها".

المخاطر الإضافية

وترتبط سياسات الخصخصة بجولة جديدة من المفاوضات التجارية السرية أيضاً (اتفاق التجارة في الخدمات، واتفاق شراكة المحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، والاتفاق التجاري والاقتصادي الشامل)، التي تجري من دون مشاورات عامة، وخلف الأبواب الموصدة وتجمع مصالح الشركات والحكومات. وتيسر هذه الصفقات التجارية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتثبتها وتجعل العودة عنها مستحيلة.

ومن المخاطر الإضافية الجهود التي يبذلها البنك الدولي، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المؤسسات من أجل "تمويل" الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف الوصول إلى تريليونات الدولارات التي تضمها صناديق التعويضات وشركات التأمين وغيرها من المستثمرين المؤسسيين.

ومن أجل الوصول إلى هذه الصناديق، تُصَحّح الحكومات بإجراء شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص بهدف إنشاء مجموعة من الأصول تُباع إلى مستثمرين على الأمد الطويل. وهذا ما فعلته تماماً شركات الخدمات المالية بالرهون العقارية في مطلع القرن، وتسبب بالأزمة المالية العالمية في العام 2008.

من لندن إلى سان تياغو

وقد حلّ واضع التقرير، السيد دايفيد هال، وهو مدير وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في كلية إدارة الأعمال في جامعة غرينتش في لندن، العديد من الحالات والبلدان حيث لم تحترم الشراكات بين القطاعين العام والخاص الوعود التي أطلقتها: البرنامج الفاشل الخاص بقطاع النقل في لندن، وأداء مطار دلهي الرديء، وفضيحة الفساد في مشاريع تشيلي الخاصة بالبنى التحتية، والاضطرابات المالية في البرتغال المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وقد استخدمت مثلاً المملكة المتحدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى سلسلة واسعة من المباني والبنى التحتية - من مستشفيات، ومدارس وطرق، وسكك حديد والدفاع والمكاتب الحكومية. وأشار هال إلى أنّ السياسات النيولبرالية تضع حدًا للاقتراض الحكومي، تمامًا كما هي الحال بالنسبة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص - في أوروبا، حيث تمنع قواعد الاتحاد الأوروبي الحكومات من الاستدانة بنسبة تتعدّى الـ3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد لجأ كلٌّ من نيوزلندا، وأستراليا، وكندا والولايات المتحدة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كسبيل لموازنة ميزانياتها عبر حجب القروض، بهدف تقليص حجم الحكومات ومكافحة مناصري الشركات.

أمّا في البلدان النامية فقد شجعت المصارف الإنمائية والجهات المانحة الثنائية والشركات المتعددة الجنسيات انتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تسعينات القرن العشرين، لا سيّما في قطاعي المياه والطاقة، كسبيل لتعزيز الخصخصة - ومن أجل تفادي القيود المالية التي كانت تفرضها المؤسسات المالية الدولية نفسها على البلدان النامية. وعلى الرغم من أنّ عددًا من الخدمات قد خصّص إلا أنّ تأمينها إلى المواطنين لم يتحسن.

الحلول البديلة الممكنة

ويقترح تقرير وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة بديلاً عاماً للنظام المذكور، يسمح للحكومات الوطنية والمحلية بأن تتابع تطوير البنى التحتية من خلال استخدام المالية العامة للاستثمار، ومنظمات القطاع العام لتأمين الخدمات. ويقدم هذا الحل العديد من المزايا إلى القطاع العام.

فيكتسب القطاع العام قدرًا أكبر من المرونة والسيطرة والفعالية المقارنة - بفضل الكلفة المنخفضة لإبرام الصفقة والريبة في أبرام العقود، بالإضافة إلى وفورات الحجم - وتحقيق قدر أكبر من المحاسبة الديمقراطية.

ويشير دايفيد بويز، الأمين العام المساعد في الاتحاد الدولي للخدمات العامة إلى ما يلي: "تقدم الخدمات العامة مجموعة واسعة من الأرباح التجارية الكامنة، وتسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالوصول إليها. ويبقى "الزبون" أسيرًا وغالبًا ما تكون الخدمات محتكرة." يشكّل البحث خلاصة سنوات طويلة من الأبحاث، ويجدر بالناشطين النقابيين والمواطنين وصانعي السياسات حول العالم استخدامها.